تقرير اللجنة التحضيرية

(للمؤتمر المصري)

المنعقد في القاهرة في ٢٩ ابريل سنة ١٩١١

أيها السادة

تحييكم لجنة المؤتمر المصري تحية الاخوان المتضامنين وتشكركم على أنكم لبيتم نداءها لعقد هذا المؤتمر واجتمعتم من اطراف البلاد المصرية لخدمة المصلحة العمومية والنظر في التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية التي كاد يتصدع بناؤها من جراء مؤتمر الاقباط

ان الاقباط قد اشتغلوا فيما يشبه الخفاء بتحضير ماسموه جمعيتهم العمومية حتى لم يكن بين خبر انعقادها وبين انعقادها بالفعل الا أيام . ولا شك في ان العمل على هذه الطريقة مريب حتى اذا كان الغرض من جمع الجمعية العمومية النظر في المقاصد القبطية العرفة التي تتعلق باحوالهم الشخصية فكيف به وقد ظهر في الجمعية العمومية . أن الاقباط يستقلون ما في ايديهم من السلطة التي مظهرها الوظائف ويستكثرون ما في ايدي المسلمين منها ، يستظهرون بما سموه كفاءتهم الذاتية ويشكون من عدم تقرير اولى الامر لهذه الكفاءة ، يتناسون التقاليد القومية ويطلبون عطلة يوم الاحد بجانب عطلة يوم الجمعة ، يعتبرون ان بين مصلحة المسلم وبين مصلحة القبطي منافاة ويريدون أن يحصلوا على امتياز خاص يجعل لهم في الهيئات النيابية في بلدنا أعضاء من الاقباط يدافعون عن مصلحة الاقلية كأن الاكثرية والاقلية في الامم مترتبة على العقائد الدينية ، لا على المذاهب السياسية ، يرسلون مبعوثيهم الى الامة الانجليزية لبث شكاوى لا تشف الا عن تعصب المسلمين على المسيحيين في مصر

ذلك كان شكل حركتهم وتلك كانت مطالبهم ولا شك في أن الشكل الذي

أخذته هذه الحركة القبطية مريب في ذاته مفض الى الظن بأن الاقباط عولوا على أن يكونوا وحدهم أمة مستقلة وتذرعوا بهذه المطالب حتى يصلوا بمعونة انكلترا المسيحية الى أن يكون لهم في مصر وهم الاقلية الضعيفة حق السيادة على الاكثرية الاسلامية العظمى ، ومن البديهي أن عملا هكذا لا بد ان يؤثر في نفوس المسلمين أسوأ تأثير وينتج نتائجه الطبيعية وهي استحكام البغضاء بين الاقلية الصغيرة وبين الاكثرية الكبيرة ، وذلك ليس من مصلحة الاقلية نفسها ولا من مصلحة الجامعة القومية

لهذا الاعتبار واشفاقاً عن الوطن من أن يكون مرسحا لمظاهر العداوات الدينية قامت هذه اللجنة بدعوة المؤتمر المصري العام ليبحث في عمل الاقباط وتقديره ويزن مطالبهم بميزان العدل وليبين النافع منها والضار والممكن وغير الممكن ويقرر لهم مايراه حقاً من غير ان يحوجهم الى السعي باخوانهم وشكايتهم الى غيرهم فان المصريين أولى بانصاف المصريين

الى ذلك دعت اللجنة بانعقاد المؤتمر أولا وبالذات ، ولكنه لما أن مؤتمراً عظيماً كهذا يجب ان يأتي باكمل ما يمكن أن يأتي به من الفائدة رأت اللجنة أن يتناول المؤتمر البحث أيضاً في المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكل ما له علاقة بسعادة الامة ما عدا المسائل السياسية داخلية كانت أو خارجية لان الظروف التي فيها مصر الآن من الجهة السياسية لا تسمح بدخول هذا المؤتمر في السياسة من غير أن يضحي تضحية تامة كل الاغراض التي اجتمع لاجلها ، وان اللجنة لا تشك في أن كل مؤتمر من المؤتمرين قد حضر الى هذا المؤتمر عالماً يقيناً بأن جميع التقارير التي لها علاقة بالسياسة عن قرب قد أهملت لخروجها عن برنامج المؤتمر كما أنها لا تسمح بأي وجه مالاي مقترح أن يبدي اقتراحاً خارجاً عن البرنامج المنشور

(الاكثرية والاقلية)

لا شيء أضر على البلاد من نتائج ذلك الخطأ الذي يتسرب الى عقول بعض المصريين على العموم وكثير من الاقباط على الخصوص. ذلك الخطأ الفاضح هو تقسيم الامة المصرية باعتبارها نظاما سياسياً الى عنصرين دينيين: أكثرية اسلامية وأقلية قبطية، لان مثل هذا التقسيم يستتبع تقسيم الوحدة السياسية الى أجزاء دينية أي تقسيم الشيء الى أقسام تخالفه في الجوهر . الامة باعتبارها كانتا سياسيا ونظاما سياسيا انما

تتألف من عناصر سياسية كذلك فأيما مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عدداً وأثراً كان أكثرية وكان الآخر أقلية وعلى هذا يمكن فهم الاكثرية والاقليات في كل أمة وليس للدين في ذلك دخل غير ان لكل أمة دينا رسمياوذلك ضروري بل مشخص من مشخصاتها ودين كل أمة هو دين حكومتها أودين الاكثرية فيها على ذلك يكون من السهل فهم انقسام الامة باعتبار المذاهب السياسية الى أكثرية وأقليات كلها غير ثابتة بل متغيرة بتغير المذاهب السياسية وانتشارها قلة أو كثرة ولكن من غير المفهوم بالمرة أن يكون في الامة أكثر من دين رسمي واحد وعليه فلا معنى للاعتراف بأقليات دينية تعمل في السياسة بهذه الصفة أو تكسب حقوقا عامة أكثر من أن يخلى بينها وبين القيام بواجباتها الدينية عملا بحرية الاعتقاد

دين الامة المصرية هو الاسلام وحده لانه دين الحكومة ودين الاكثرية في آن واحد . ذلك أمر بعيد بطبعه عن المناقشات في المصالح الدنيوية العامة التي تكون بين الاكثرية وبين الاقليات السياسية . ولا شك في ان العمل في السياسة بالنسبة للافراد وبالنسبة للجاميع لا يصح أن تكون قاعدته المنفعة . ويسرنا ان الاحزاب السياسية في مصر قد سارت على هذا النحو ولم تلحظ في هيئة تأليفها ولا في برنامج أعمالها اختلاف المعتقدات الدينية

بعد ذلك كيف يمكن الاعتراف بأن أقلية دينية تباشر بهذه الصفة الاعمال العمومية ويكون لها مطالب خاصة كانما هي أقلية سياسية . لا يمكن الاعتراف بذلك الا اذا امكن أن يكون للامة دينان في آن واحد وان يكون أساس الاعمال في المصالح العامة هو الدين . ذلك غير ميسور التحقق ولا مسلم به في النظر . فمن الخطأ أن يكون من الاشياء المسلم بها اعتبار أن الامة السياسية تتألف من عناصر دينية

الحقوق والمرافق في مصر انما هي على الشيوع بين جميع المصريين على السواء لا امتياز لاحد منهم على أحد بسبب كونه مسلما أو مسيحياً أو يهوديا ومن الظلم الصارخ أن يقع هذا الامتياز لفرد من الافراد أو لمجموع من الجاميع بسبب انه على دين المصريين (الاسلام) أو على دين غيرهم . حسب العالم ما كان من جراء الانقسامات الدينية فلا نأتي في القرن العشرين لنجعل الاعتقادات الدينية أساساً للامتيازات بين الافراد في الحقوق الوطنية

لا نغفل ان نصرح هنا بأن الاحوال في مصر كانت متمشية على هذه القاعدة من زمن غير قريب ولكن الحكومة وبعض الصحف قد تركت الناس تفهم ان

حفظ بعض المراكز للاقباط في مجلس الشوري انما هو للدفاع عن الاقلية فكان من نتائج ذلك ان اعتقد بعض الناس هنا أن الاقباط بصفتهم أقلية مسيحية يصح أن يكونوا بهذه الصفة أقلية سياسية لها مصالح قد تتنافي مصالح الاكثرية . وكان هذا هو الاساس الذي بنى عليه كثير من الاقباط شكاواهم ومدعياتهم . تجسم هذا الفهم في العقول واختلط بشيء غير قليل من الطمع في أن يجعل الاقباط لانفسهم مركزا خاصاً وتضامنا خاصا وأندية خصوصية وجرائد سياسية خاصة للدفاع عن مصالحهم السياسية وسمتهم جرائدهم الاخيرة بالامة القبطية . وقد دل كل ذلك على أن الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة بادئ الامر قد غذى اطماعهم وقوى شهوتهم في أن يؤلفوا بصفتهم مسيحيين جامعة قبطية تتدرج في أطماعها من سلم الى سلم حتى تحوز بين يديها السلطة في مصر اعتمادا على هذا الاحتلال المسيحي وعلى أن المصريين أخوف ما يكون من ان يرموا بالتعصب الديني . ولقد ظهرت هذه المقاصد بارزة في محضهم بادئ الامر ثم في مؤتمرهم الاخير

ولكن علاقتهم بالمبشرين من الامريكان وبعض رجال الكنائس الانكليزية والجرائد الانكليزية قد خدعتهم كثيراً اذ جعلتهم يظنون ان في طاقة الاحتلال أن يجعل مصر مرسحاً للعداوات الدينية وأن يجعل للاقليات الدينية امتيازات خصوصية بوصف أنها أقليات دينية ، والا فان أولي الرأي من الاقباط كانوا يكرهون الى عهد قريب أن يطالبوا بحق من الحقوق السياسية بصفتهم أقباطا بل كانوا في مقدمة الذين يقولون أنهم مصريون قبل كل شيء ولا شك في أن المصري قبل كل شيء لا يطالب بحق الا بوصف كونه مصريا فقط والمجموع المصري لا يطالب بحق الا بوصف انه مجموع مصري فقط دون أن يصف نفسه بالمسيحية أو بالاسلامية .

على أن وصف الاقباط مجموعهم بالاقلية القبطية أو بالجمعية العمومية للاقباط ومطالبتهم بحقوق أو شكواهم من عدم تنفيذ القوانين بهذا الوصف واستنادهم على اخوانهم في الدين من الامريكان والانكليز وبثهم المبعوثين في انكلترا لبث شكواهم كل ذلك لا يدل الا على أنهم يرمون المسلمين بالتعصب الديني . ذلك صريح جداً على الرغم من تلطف خطبائهم في العبارات الى حد أكثر من التلطف بل تصريحهم في مؤتمرهم بأنهم عائشون مع المسلمين على غاية الوفاق ، وليس من البعيد أن التوفيق بين تصريحاتهم في المؤتمر من محاسنة المسلمين لهم (وهذا الواقع) وبين الاشكال التي اتخذوها لاعمالهم والوسائل التي اختاروها لانجاح مقاصدهم ينتج في عمومه أنهم

وضعوا المسلمين في جانب وأخذوا يساومون الادارة الانكليزية في مصر على الوظائف التي في يد المسلمين وهم يظنون أن المسلمين يكفيهم في كل هذه المساومة أن لا يرموا بالتعصب الديني أو ان يشهد لهم بانهم حسنو السلوك مع أخوانهم الاقباط .

كل ذلك انما كان نتيجة اعتبار أن الاقلية الدينية يصح أعتبارها أقلية سياسية ويصح لها بذلك أن تقوى فتحوز السلطة ومظاهرها باسم الدين ، فيجب علينا أن نصرح بأننا لا نعرف أقلية دينية بين مصالحها وبين مصالح المصريين منافاة أو ان مصالحها في حاجة لرعاية خاصة واستثناء في القوانين العامة المطبقة في مصر على جميع المصريين على السواء . وليس لمجموع ديني أن يكون له من المطالب السياسية بهذا الوصف الا فيما يتعلق بالامور الدينية وما يتبعها كتنظيم البطركخانات الملية . الخ . والا فكل مطلب سياسي من مجموع ديني لا تكون نتيجته الا التفريق بين المصريين في المعاملة

ومع اعتبار ان الشكل الذي تمت عليه مطالب الاقباط ليس مقبولا لما فيه من جعل الدين أساساً للتفريق في المعاملة فان اللجنة تقدم للمؤتمر نتيجة بحثها في تلك المطالب

(١)

﴿ مطالب الاقباط ﴾

١ — عطلة يوم الاحد

كما أن لكل حكومة دينا رسمياً واحداً كذلك لها يوم عطلة واحد في الاسبوع سواء كان الدين يوجب عطلة ذلك اليوم أولا يوجبها وليس لنا أن نبحث في نصوص الاصول الدينية في هذا الموضوع بل الذي نراه بين ظهرانينا أن الانكليز والفرنساويين والطليان وغيرهم من الموظفين في الحكومة المصرية يشتغلون يوم الاحد ويبطلون يوم الجمعة ولم نسمع الى اليوم انهم تركوا دينهم ولا انهم طلبوا الى الحكومة — وهم قادرون عليه — اعفاءهم من العمل يوم الاحد ، ولقد أعفت الحكومة الموظفين المسيحيين من التبكير الى مصالحهم يوم الاحد حتى تؤدى الصلاة ولا شك في أن المسيحيين الموظفين فيها من المذاهب المختلفة قد رأوا هذه الرخصة كافية للتوفيق بين قيامهم بأمر الدين وبين واجبهم الرسمي ولم يطلبوا عليه المزيد ، وكذلك كان

الاقباط الى هذا الشهر الفائت عند انعقاد جمعيتهم العمومية لا يرون عطلة يوم الاحد وأقرب الفروض الى فهم هذه النظرية هو تعطيل يومين في الاسبوع يوم الجمعة للمسلمين ويوم الاحد للمسيحيين ، ولقد ترك اليهود من غير يوم مع تحرجهم في السبت أشد من تحرج المسيحيين في العمل يوم الاحد،فاذا قسمت الايام بين العناصر الدينية وجبت عطلة الاعمال ثلاثة أيام في الاسبوع !!

اصطلحت الحكومات الاسلامية على جعل يوم الجمعة هو يوم البطالة الرسمي فأصبحت عطلة ذلك اليوم عادة للحكومات الاسلامية وواحداً من تقاليدها القديمة التي تمتاز بها عن غيرها ، فهي بذلك لا يجوز لها ان تعطل غير يوم الجمعة من أيام الاسبوع اذا أمكن أن يعطل النظر في مصالح الناس يومين اثنين غير أيام الاعياد القومية ، ذلك ولان عطلة يوم الجمعة جزء من السيادة جرت حكومة لبنان وهي حكومة مسيحية والبها مسيحي واكثرية الشعب فيها مسيحية على أن تعطل يوم الجمعة حفظاً لتقاليد الدولة العلية ذات السيادة عليها

على أنه من الضروري البحث فيما اذا كان الاقباط غير الموظفين وغير تلامذة المدارس يشتغلون يوم الاحد أم هم يعتقدون أن من يشتغل فيه يقتل ؟ الواقع أن الاقباط في مزارعهم يشتغلون كل الايام من غير فرق كما ان المسلمين يشتغلون في مزارعهم كل ايام الاسبوع من غير تفريق بين الجمعة وغيرها الا وقت صلاة الجمعة فما هي الحاجة لهذه البدعة الجديدة وهي ابطال مصالح الحكومة ومدارسها يوم الاحد أيضاً ؟

الظاهر أن الدافع الى ذلك هو الطمع في انتهاز فرصة الاحتلال المسيحي لابطال التقاليد الاسلامية والاستهانة بالاكثرية وتقسيم الشعائر القومية نصفين متساويين بين أقلية صغيرة بعض أفرادها على دين الانكليز وبين الاكثرية الكبرى الاسلامية ، تعطل الحكومة أعمالها يومين ، كما يجب عليها جريا على هذا المبدإ الاحتفال رسمياً بأعياد الجماعتين على السواء مع عدم ملاحظة طابع الحكومة ووصفها الاسلامي ومع عدم اعتبار أن هناك اكثرية دينها يجب أن يكون الدين الرسمي لا غيره وتقاليدها هي التقاليد الرسمية لا غيرها ، أمر لم يكن له مثيل في حكومة من حكومات العالم ولا في انكلترا نفسها التي ليس لحكومتها الا دين رسمي واحد

لا يظهر أن لهذا الطلب دافعاً غير الطمع في اخضاع الاكثرية الى أحكام الاقلية الدينية لان الطلب مجرد عن المنفعة العملية ، اذ لو فرض أن الحكومة تعطل يوم

الاحد — وذلك لن يكون بالضرورة — فما الذي يكره الاقباط الفلاحين على عدم كسر الاحد وهم يكسرونه مختارين ، فأما أصحاب المحلات التجارية القليلون الذين يقفلون محلاتهم يوم الاحد فذلك لان ارتباطهم بالبنوك والحركة التجارية العامة تقضي بذلك كما يقفل المسلمون أقسمهم ، واذا كان الافراد الاقباط يشتغلون مختارين يوم الاحد فأي نتيجة عملية يناملها المؤتمرون في جمعيتهم العمومية من ذلك المطلب؟

وعهدنا في أولي الرأي من الاقباط أن يدركوا ادراكا صحيحاً هذا الخطأ الذي ارتكبه جماعة المؤتمرين منهم بتقرير مثل هذا القرار الذي مع كونه غير ميسور الاجابة مطلقاً لا يخلو من الضرر لما فيه من دواعي التفريق بين أفراد الامة الواحدة ولما يستتبعه من سوء الظن بالاقباط ، بل يسرنا أن لا يفكر المسلمون كثيراً في العوامل الباعثة على مثل هذا الطلب وان يقابلوه بغاية التسامح ونطلب الى هذا المؤتمر أن يقرر بعدم إمكانه وعدم فائدته وبأنه مضر بالجامعة القومية فيجب اغفاله والتجاوز عنه

٢ — قاعدة التوظيف في الحكومة

ليس في قوانين التوظيف في الحكومة المصرية شرط يمنع المصري الكفء من الوصول الى أرقى المناصب مهما كان دينه ولكن الاستقراء يدلنا على أن بعض الوظائف الادارية كوظيفة مدير أقليم لم يشغلها الى الآن غير مسلم ، مع أن الوظائف الارقى منها كوظيفة قاضي الاستئناف أو وكيل نظارة من النظارات أو مركز ناظر أو رئيس نظار شغلها ويشغلها الاقباط ، ولا طريق لتفسير هذا التضاد الا أن تكون الحكومة في تطبيق قانون التوظيف تلحظ الكفاءة من جميع الوجوه الممكنة ومن تلك الوجوه الاعتبار الذاتي لحاكم الاقاليم لان هؤلاء الحكام الاداريين يلزمهم كثيراً في تصريف الامور نفوذهم الذاتي أكثر من قوة القانون ، فمن المسائل الكثيرة التي يجب عليهم القيام بها بمقتضى وظائفهم حمل الاهالي على المشروعات المفيدة كالمجالس البلدية المختلطة وكترقية التعليم بوسائل الاكتتاب والاصلاح بين العائلات وبين العربان ، وعلى العموم فان تنفيذ الاوامر الادارية تسهله كثيرا اعتبار الحاكم الذاتي متى أضيف اليها سلطة وظيفته

ومن المسلم أن الرجل لا يتم له هذا السلطان على محكوميه في حكومة كالحكومة المصرية الا اذا اعتقد الناس فيه عدم التحيز لطائفة دون طائفة وأقرب الناس الى ذلك من الحكام هم المسلمون لا لانهم مسلمون بل لان التعصب والتحيز لا يكون

من شعار أفراد الاكثرية الدينية ، ولكن الحوادث العامة تدل على ان من دأب الاقلية الدينية — اذا أحبت أن لا تقف في الاكثرية — أن تجتهد في إثبات ذاتيتها بصفتها مجموعاً خاصاً مستقلا ولا تفتأ تعطي كل يوم مثلا جديداً على تضامنها ولقد يؤدي الافراط في التضامن الى الوقوع فيما لا يتفق مع نزاهة الحاكم ، ذلك أمر يكاد يكون عاماً في جميع الاقليات الدينية ، وان كان لدينا من الامثلة على نزاهة بعض كبار الموظفين من الاقباط وعدم تحيزهم وقيامهم بالواجب العام خير قيام الا أن تطبيق الحكومة في قانون التوظيف في الوظائف الادارية العالية يدل على أنها تخشى من جراء الافراط في التضامن بين أفراد الاقلية

ومن الاسف أن الاقباط بقراراتهم الاخيرة في الجمعية العمومية قد صدقوا نظر الحكومة فيهم وأعطوها برهاناً قاطعاً على أنهم يشتغلون بوصف أنهم اقباط قبل كل شيء ، مع ان حاكم الاقليم يجب أن يكون مصريا قبل كل شيء

أجل ان مما يستحق الاسف أن يظهر الاقباط في مصر بهذا المظهر الذي تأباه عليهم وطنيتهم ، فقد جمعوا جمعيتهم العمومية ليقصروا اعمالهم فيها على ما يتعلق بهم وحدهم من الشؤون العامة ؛ ثم صرح بعض خطبائهم بوجود فتور في العلاقات بين المسلمين وبين الاقباط . ثم طلبوا أن يكون لهم امتياز خاص في الهيئات النيابية المصرية بأن يجعل للمسلمين دائرة انتخاب خاصة وللاقباط دائرة انتخاب خاصة ثم يحاسبون على ما يدفعونه من ضريبة الخمسة في المائة المخصصة للتعليم . يقررون كل هذه الفروق في حين انهم يقررون فيما يتعلق بالوظائف بفناء طائفتهم القبطية في الامة المصرية اذ يقولون انهم لا يطلبون وظيفة مدير ولا وزير بل يطلبون أن لا يكون تنفيذ القانون مانعا لاي مصري من الدخول في أية وظيفه ثبتت كفاءته لها .

وبالتوفيق بين جميع نقط التفريق بين العنصرين التي ذكرها الاقباط في جمعيتهم العمومية وبين تقريرهم قاعدة الكفاءة بمعناها الاخص لوظائف الادارة . يبين أن تقرير الكفاءة ليس غرضاً من أغراضهم الجدية . ولكنهم يرمون الى غرض آخر هو التذرع الى الاختصاص بالسلطة في جميع فروع الحكومة

نعم ليكون الاقباط منتخبين نتيجة منطقية في مطالبهم يجب أن يقولوا انهم أمة صغيرة مع الامة الكبيرة تقاسمها في أيام العطلة وتقاسمها في الخمسة في المئة من الضريبة وتقاسمها في النواب عن البلاد للدفاع عن الاقلية وتقاسمها في الوظائف أيضا . غير أنهم قد رأوا أن نصيبهم من الوظائف أظهر من أن يستر كالمقاصد الاخرى فرأوا

أن يتذرعوا في هذا الطلب بأنهم مصريون قبل كل شيء ولكن في بقية الاغراض الاخرى هم أقباط قبل كل شيء

ان لم يكن الامر كذلك وكان الاقباط حقيقة يريدون أن يكونوا مصريين قبل كل شيء يقررون الوظائف بالكفاءة والنيابة بالكفاءة ويعتبرون أن لا مسلم ولا قبطي كما اعتبر المسلمون ذلك فانتخبوا نوابا من الاقباط في مجالس المديريات وفي الجمعية العمومية كما سيجيء بيانه فلماذا يريدون اختصاص الاقباط — وليسوا أقلية سياسية — بدائرة انتخاب خاصة يجمعونهم من أطراف البلاد لينتخبوا كلهم مذاهب سياسية تخالف مذاهب المسلمين ؟

لا جواب على ذلك الا انهم ظنوا خطأ ان الاحتلال الانكليزي يستطيع أن يرضي الاقلية فيذهب بتقاليد البلاد ويمحو مظاهر المساواة والعدل في ارجائها . أو أن هذا الاضطراب الذي قاموا به يروق في عين الانكليز وهو ظن أبلغ في الخطأ من سابقه.

ولئن كانوا بتقرير الكفاءة يستقلون ما في أيديهم من الوظائف فانه اذا كانت نسبة الموظفين منهم في المعارف الى المسلمين ٦ في المئة فان نسبتهم للمسلمين في نظارة الداخلية ٦١ و ٥٩ في المئة وليست نسبة مرتباتهم لمرتبات المسلمين قليلة في هذه النظارة لأن نسبتهم في المرتبات هي ٢٨ و ٤٠ في المئة مع أن نسبتهم العددية للمسلمين لا تجاوز ٤٣ و ٦ في المئة وبالنسبة للثروة لا تجاوز ١٠ في المئة كذلك نسبتهم في نظارة الحقانية ١٥ في المئة في عدد الوظائف و ٥ و ١٤ في المئة في المرتبات كذلك في نظارة المالية نسبتهم الى المسلمين ٤٦ في المئة غير الصيارف الذين عددهم ١٨٧٧ مع أن عدد المسلمين منهم لا يتجاوز الخمسين . كما يظهر من الاحصاء التفصيلي المرفق بهذا التقرير

كل من يقرأ هذه النسبة بين عدد الاقباط في مصر وبين الموظفين منهم لا يرى مناصا من الميل الى فكرة القائلين بأن الرئيس القبطي وقى حل في مركز الرئاسة تطرف في تطبيق معنى التضامن بينه وبين أبناء دينه فكانت النتيجة أن المصالح التي يكثر فيها الرؤساء الاقباط كالباشكتاب والمراقبين في المالية ورؤساء الحركة والبضائع في السكة الحديد لا تكاد تقبل توظيف المسلمين بها . ولا شك في أن هذه الملاحظة يجب أن تكون درسا للحكومة تستفيد منه كلما همت بتعيين رئيس قبطي في المصالح

ولقد كانت هذه الحال غير مجهولة عند المسلمين ولكنهم كانوا يرون التصريح بها

داعيا الى التفريق بين عنصري الامة المصرية وموطئاً لاتهامهم بالتعصب بوجه ما . ولكن الاقباط قد رفعوا أصواتهم عالية بأنهم مظلومون فيما يتعلق بالتوظيف محرومون من بعض السلطة في الحكومة طالبين الوظائف الرئيسة في الادارة . فلم يبق بعد ذلك معنى لعدم اظهار الحالة السيئة التي سارت عليها المصالح الاميرية الى الآن

مهما كان من الاعتبارات التي تقف في طريق القبطي ليكون حاكما لاقليم سواء كان ذلك من حيث ان في أيدي الاقباط من الوظائف الرئيسية الاخرى مايزيد عن الكفاية أو من حيث أنه لاتوجد مديرية من المديريات ولا مركز من المراكز فيه للاقباط أكثرية أو أقلية كبرى كما بين من الاحصاء المرفق بهذا التقرير . أو من حيث كون المدير أو المأمور عليه بمقتضى وظيفته واجبات يومية لها مساس عن قرب بالامور الدينية . فان ماسميناه بالافراط في التضامن بين الرئيس القبطي وأبناء دينه قد يكون هو أكبر الموانع في الرضى بجعل القبطي مديراً أو مأموراً . خصوصاً بعد اليوم الذي ظهر فيه أولو الرأي منهم بالعمل لاختصاص الاقباط الاقلين بالسلطة دون المسلمين الاكثرين . فان أول المطلوب في أمر الحاكم أن لايكره المحكومون سلطته عليهم . وقد كان الاهالي بعيدين بعض الشيء عن فكرة التمييز على طريقة ظاهرة معينة بين الموظف القبطي وبين الموظف المسلم . ولكنهم الآن قد شعروا تماماً بأن تسامحهم قلب عليهم تعصباً واتجاههم للتواب الاقباط دون المسلمين في بعض المراكز لم ينل في نظر الاقباط أي اعتبار من الاعتبارات

وانه ليسر اللجنة أن يجيء اليوم الذي فيه يعم الاقتناع بأن الرئيس القبطي كالرئيس المسلم يسوي بين الناس في عدله وتصرفاته ليكون مصرياً قبل كل شيء

على هذه الاعتبارات تطلب اللجنة الى المؤتمر أن يقرر بالرضى عن الطريقة المتبعة في تطبيق الكفاءة بالنسبة لحكام الاقاليم والفات نظر الحكومة الى ماهو واقع في بعض المصالح لتضع لذلك حداً يمنع من العبث بالمصالح العامة

٣

وضع نظام لمجالس المديريات يكفل للاقباط تمتعهم بالتعليم الاهلي

أباح القانون لمجالس المديريات ضرب الضرائب على الاطيان بحيث لاتجاوز الخمسة في المائة من الضريبة الحالية وهذه الضريبة تصرف اما على المشروعات العمومية أو مدارس ابتدائية أو صناعية وزراعية . وهذا لايعارض الاقباط فيه وانما معارضتهم

واردة على ما يتفق على الكتاتيب الاولية ومدارس معلمي الكتاتيب . ولا ندري وجه هذا الاعتراض وهم يعترفون أنه لا مانع في قانون مجالس المديريات يمنع من قبول التلاميذ الاقباط في الكتاتيب الا ان يكون الاعتراض بأن هذه الكتاتيب لا تعلم الدين المسيحي

ان الجزء الاعظم من الكتاتيب التي تديرها مجالس المديريات الى الآن والكتاتيب التي تعينها نظارة المعارف انما هي كتاتيب بناها المسلمون وأجروا عليها الاوقاف تعبداً ليتعلم فيها صبيان القرى القراءة والكتابة والقرآن وطرفا من الحساب . وليس في البلاد قانون يمنع صبيان الاقباط من التعلم فيها . وأما مدارس معلمي الكتاتيب فانها تضم جماعة من الفقهاء يتعلمون شيئاً من أصول التربية وأطرافاً من مقدمات العلوم ليكونوا بعد ذلك معلمين للقرآن وغيره في تلك الكتاتيب فالقبطي لا يجيد تعلم القرآن ليعلمه لابناء المسلمين لذلك صار من غير الموافق أن يكون في هذه المدارس أقباط ولا غبن في ذلك عليهم لان العرفاء الاقباط يتعلمون في الادارة وما شاكلها ليعلموا الدين في الكتاتيب القبطية

فان كان الغرض جعل الدين المسيحي والدين الاسلامي يعلمان في مكاتب القرى فذلك غير مستطاع ولا مأمون النتيجة لان أصول التعليم في تلك الكتاتيب لا تزال الى الآن دينية بحتة . لذلك لا يصح الاستشهاد بتخصيص حصة آخر النهار في المدارس الاميرية لتعليم الدين الاسلامي أو الدين المسيحي لان هذه المدارس ليس طابعها في التعليم كطابع الكتاتيب الدينية التي معظم مافيها من التعليم هو تعليم القرآن كما أن الاستشهاد بعمل مديرية القليوبية غير صحيح لانها لم تعلم الدين المسيحي في الكتاتيب الاسلامية بل في المدارس الابتدائية جريا على نظام نظارة المعارف . وأما الكتاتيب فانها اسلامية الا في ثلاث قرى وجد فيها عدد من الاقباط يسمح بانشاء كتاب مسيحي في كل منها . فانشئ في كل قرية منها كتاب مسيحي صرف . وتلك هي أفضل طريقة للتعليم الاولي

وعلى هذا فالشكوى من نظام مجالس المديريات فيما يتعلق بالتعليم أقرب الى أن تأخذ صورة التجني من أن تأخذ صورة الشكوى الجدية . والدليل على ذلك أعمال مجالس المديريات الى الآن :

وان اللجنة في هذا المقام لا يسعها الا أن تظهر عدم الرضى عن الخطة التي اختطها بعض مجالس المديريات لتعليم الدين المسيحي في الكتاتيب الاسلامية لان ذلك خلط في الاغلاط التعليمية لا يكون من ورائها الا نتيجة سيئة . وهي ايجاد متسع للمناقشات

الدينية في هذه الاوساط التي لايزال يغلب عليها الجهل . ولكن يسرنا أن هذه الطريقة لم تكن عامة في المديريات جميعها وربما تظهر التجربة فساد الرأي ويرجع مجلس المديرية عنه الى المذهب العام الذي اتخذه معظم المديريات وهو جعل كتاتيب خاصة بالمسلمين وأخرى بالاقباط

(مديرية القليوبية) — عدد سكانها ٤٣٣٥٤٦ منهم ٨٧٠٣ أقباطاً ومجموع ضريبة الخمسة في المائة هو مبلغ ١٣٨٦٨ جنيها يدفع الاقباط منها ٦٨٩ جنيها وحظهم في التعليم أضعاف مايستحقون بنسبة مايدفعون من الضريبة فان مجلس المديرية عنده مدرستان ابتدائيتان في بنها احداها للبنين وبها ١٨٢ تلميذاً منهم ٤٧ أقباطاً وميزانيتها السنوية ٩٠٠ جنيهاً والثانية للبنات وبها ١١٥ تلميذة منهن ٣٥ قبطية وميزانيتها السنوية ٥٠٠ جنيه — وتعليم الدين في هاتين المدرستين في الحصة الاخيرة من النهار متى جاءت تلقي كل فريق التعليم الديني في غرفة خاصة . وسيكون للاقباط ذلك الحظ أيضاً في الثلاث المدارس الابتدائية المقرر انشاؤها في مراكز المديرية فاذا كان متوسط مايصرف على المدرسة الواحدة ٨٠٠ جنيه في السنة وكان الاقباط على نسبة الثلث في كل مدرسة كما هو الآن في المدرستين الموجودتين كان مقدار مايصرف على الاقباط في ميزانية مجلس مديرية القليوبية هو الف جنيه سنوياً

أما الكتاتيب فان المجلس قد قرر بشأنها أن تبقى كما كانت مفتوحة الابواب للمسلمين وغيرهم في جميع القرى . ومما يستحق الذكر أن المجلس ضم اليه كتابين قبطيين ليديرهما وقرر انشاء كتاب قبطي صرف في احدى القرى وتبلغ نفقات انشائه ٣٠٠ جنيه وتبلغ نفقات الثلاثة الكتاتيب ٢١٠ جنيهات سنوياً فهل يمكن أن يقول الاقباط انهم مظلومون في ضريبة الخمسة في المئة في هذه المديرية ؟

(مديرية الشرقية) — لم يبتدىء مجلس هذه المديرية فعلا في أمر التعليم بل كل أعماله تجهيزية ولم يظهر له طريقة اتبعها في ذلك يمكن لاحد أن يأخذ عليه أو يشكو منها.

(مديرية الدقهلية) — قرر مجلسها أن القرى التي يقل فيها عدد الاقباط يقبل أبناؤهم في الكتاتيب الموجودة بها وأما في التي يحتمل عددهم فيها انشاء كتاب قبطي فالمجلس مستعد لانشائه — وقد قرر هذا المجلس منح مدرسة قبطية للبنات اعانة سنوية وصرفها لها فعلا من سنة ١٩١٠ — وقرر المجلس أيضاً انشاء كتاب لتعليم أبناء الاقباط في صهرجت الكبرى وسينفذ القرار في هذا العام . أما في غير التعليم الاولي فالاقباط والمسلمون سواء

(مديرية الغربية) ـ لم يشرع المجلس حتى الآن في اتخاذ طريقة للتعليم ولكن المجلس عند ما يقرر الاعانات في المعاهد الاهلية لابد أن يعامل كتاتيب الاقباط وكتاتيب المسلمين على السواء

(مديرية المنوفية) ـ لم تتنه المدارس والكتاتيب التي قرر المجلس انشاءها وطلبات اعانة المدارس القبطية تحت نظر المجلس

(مديرية البحيرة) ـ كذلك في هذه المديرية تصرف الاعانات لجميع الكتاتيب على السواء ، وأما المدارس الابتدائيه فمفتوحة للاقباط والمسلمين بحسب برو جرام نظارة المعارف . ويوجد الآن في مدرسة شبراخيت ٢٦ تلميذاً قبطياً منهم ٥ مجانا. ومجموع تلامذة المدرسه ٢٠٨ وكذلك في مدرسة الحمودية ١٢ قبطياً منهم اثنان مجانا وعدد جميع التلاميذ ٢٠٥ ـ ويلاحظ هنا أن نسبة الاقباط للمسلمين في هذه المديرية هي ثلاثة أعشار في المئة

(مديرية الجيزة) ـ قرر المجلس أن دروس القرآن بعد الظهر وأما قبل الظهر فللتعليم العام في الكتاتيب للمسلمين وغير المسلمين وقد قرر هذا المجلس في ٢٧ يوليو سنة ٩١٠ أنه اذا بلغ عدد الاقباط في الكتاتيب ٣٦ تلميذاً يعين لهم المجلس معلما يلقنهم الدين المسيحي في الوقت الذي يتلقى فيه المسلمون دروس القرآن .

(مديرية بني سويف) ـ المعاهد التابعة للمجلس هي مدرسة بني سويف الصناعية وتلامذتها من المسلمين والاقباط وقرر انشاء مدرستين ابتدائيتين أخريين سيكون الحال فيهما كذلك وقد تقدمت طلبات اعانة من الجمعية الخيرية القبطية والمدرسة الانجيلية والمدرسة الطليانية والمجلس ينظر في تقديم الاعانة اليها جميعا

(مديرية الفيوم) ـ في مدرسة الصنائع وفي مدرسة البنات الامر سائر على ما هو عليه في غيرها ، وأما التعليم الاولي فقد قرر المجلس انشاء كتاتيب للاقباط يعلم فيها الديني المسيحي في القرى التي يسمح عددهم فيها بذلك ، وقرر أيضاً أنه متى كان عدد التلامذة الاقباط في الكتاتيب الاسلامية يسمح بوجود معلم للديانة المسيحية يعين المجلس لهم معلماً دينياً .

(مديرية المنيا) ـ في هذه المديرية وضعت اللجنة العلمية المبادىء التي تتبع في الكتاتيب وكان من أعضائها عضوان مسيحيان من قبل مطران المنيا وهذه القواعد هي :

(١) ان مواد التعليم في الكتاتيب واحدة وان يعلم في الكتاتيب المسيحية

الكتب الدينية التي اقترحها العضوان المسيحيان ويخصص لها الحصص المخصصة في الكتاتيب الاسلامية لتعليم الديانة والقرآن ، وللكتاتيب المسيحية الحق في تغيير تلك الكتب بشرط تصديق اللجنة العلمية وبلغ هذا القرار لسيادة مطران المنيا ومطران بني سويف

(٢) ان تكون الكتاتيب مفتوحة الابواب لجميع التلامذة بصرف النظر عن اختلاف دينهم

(مديرية أسيوط) — قرر مجلس هذه المديرية ادارة ٧٩ كتاباً منها ٩ كتاتيب للاقباط يتولى المجلس الصرف عليها جميعها بلا استثناء ويكون التعليم فيها جميعاً مجاناً وأما الثلاث مدارس الابتدائية فهي مفتوحة الابواب للجميع وفي هذه المدارس الثلاث ٢٠ في المائة من الاقباط والاقباط فيها يعلمون دينهم كالمسلمين على السواء

أما المعاهد العلمية فقد خصص لها المجلس إعانة ٢٠٠٠ جنيه في السنة تأخذ المعاهد القبطية منها حظها

(مديرية جرجا) — يدير المجلس اربع مدارس ابتدائية للصبيان وفيها ٤١٠ تلميذاً منهم ١٨٨ أقباطاً فيكون نسبتهم للمسلمين هما ٢٤ وثلاثة أرباع في المائة مع أن نسبة ما يدفعه الاقباط من الضرائب في المديرية هي ٢٠ في المائة وهذه المدارس قد بنيت على نفقة المسلمين خاصة وقد انشأ المجلس مدرسة للبنات فيها ٧٠ تلميذة منهن ١٤ قبطية ، وقد تنازل المسلمون للمجلس عن ٢٩ كتاباً ولم يتنازل له الاقباط عن شيء وقد أدارها المجلس وفتح أبوابها للمسلمين والاقباط على السواء وفيها الآن عدد غير قليل من الاقباط ، وقد أوجد المجلس دروساً خصوصية في مراكز المديرية لارشاد معلمي الكتاتيب وتلقي هذه الدروس مباح للمعلمين المسلمين والمعلمين الاقباط على السواء أما فيما يتعلق بتعليم الدين فقد اتبع فيه المجلس طريقة نظارة المعارف في مدارسها ، وأما في الكتاتيب فما ينشئه المجلس منها للاقباط خاصة يعلم فيها الدين المسيحي

(مديرية قنا) — اتبع مجلس هذه المديرية في غير التعليم الاولي الطريقة المتبعة في المديريات الاخرى ، أما في التعليم الاولي فالكتاتيب مفتوحة لابناء الاقباط وفي القرى التي يكثر فيها عددهم قرر المجلس انشاء كتاتيب خاصة بهم وتقرر فعلا بناء أربعة كتاتيب مسيحية في جهات مختلفة : وبروجرامها هو بروجرام الكتاتيب الاسلامية مع ابدال دروس القرآن بدروس الديانة المسيحية حسبما يقرره رؤساء الديانة

(مديرية اسوان) — لم ينشئ المجلس كتاتيب الى الآن في هذه المديرية لا للمسلمين

ولا للاقباط ، وفي غير التعليم الاولي الامر على ما هو عليه في المديريات الاخرى

هذا هو بالاجمال طرف من الواقع في مجالس المديريات نعرضه على المؤتمر ليرى ما اذا كان هناك محل للشكوى من تصرف هذه المجالس وهل هناك حاجة لوضع نظام جديد يكفل تعليم ابناء الاقباط أكثر من النظام الذي اتخذته هذه المجالس وهي لم تكد تخطو خطوة صحيحة بعد في سبيل التعليم لجدتها

ومن الضروري أن نلفت النظر في هذا المقام الى حالة التعليم في نظارة المعارف بالنسبة للاقباط وان لم تكن موضعاً للشكوى ولكنها كان من شأنها أن تجعل اخواننا الاقباط راضين بحالهم من غير أن يتعرضوا الى الالحاح في قسمة ضريبة الخمسة في المئة بين المسلمين وبين الاقباط ، تلك الضريبة التي ظهر أن ليس لهم حق في الشكوى من طريقة توزيعها والتي إن لم يأخذوا أكثر من حقهم فيها فلن يعدموا قياساً على حالهم في المرافق المصرية الاخرى ولو انتظروا الى أن تملك مجالس المديريات خطة سيرها النهائي لكانوا احسنوا صنعا .

* *

يوجد في المدارس الابتدائية لنظارة المعارف ٦٦٣٩ تلميذاً من المسلمين يقابلهم ١٣٤٨ من الاقباط فتكون نسبة الاقباط للمسلمين في التعليم الابتدائي ١٧ في المئة وفي المدارس الابتدائية للبنات ٤٩٣ مسلمة مقابل أربع قبطيات فقط فتكون النسبة ٢ر٩ في المئة وأما المدارس الثانوية فعدد تلامذتها ١٦٢٨ والاقباط ٥٤١ فيكون نسبة الاقباط الى المسلمين في هذا النوع ٢٤ر٦ في المئة — وأما في المدارس الخصوصية كمدرسة الزراعة ومدرسة الفنون والصنائع ومدرسة الصناعة بالمنصورة ... الخ فان نسبة عدد الاقباط للمسلمين هي ٢ر٦٢ في المئة. أما في المدارس العالية فان متوسط نسبة الاقباط الى المسلمين في هذا النوع من التعليم هو ٢ ر ٢٩ في المئة . وعلى ذلك يكون متوسط نسبة التلامذة الاقباط الى المسلمين في نظارة المعارف ٢٦ر١٧ في المئة فاين تلك الحقوق المهضومة للاقلية حتى يمكنها التصدي للدفاع عنها بالطرق المختلفة

نزيد على ذلك أن من ميزانية نظارة المعارف مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه مسمى ايراد المكاتب الاهلية ، وهذا الايراد هو ريع أوقاف اسلامية أهمها اثنان أحدهما . وقفه المرحوم اسماعيل باشا الخديو الاسبق وقدره ٢١٩١٨ فداناً ليصرف ريعه على ما تحتاجه المكاتب الاهلية . والثاني وقفه المرحوم توفيق باشا الخديو السابق وهو أملاك في القاهرة نصف للمكاتب والنصف للمساجد وهذان الوقفان اسلاميان يجب صرفهما

كشرط الواقفين على المكاتب الاسلامية . ولكن هذا الريع يصرف الآن على عشرين مدرسة تابعة لنظارة المعارف سميت مدارس المكاتب الاهلية وعدد تلامذتها ٤٥٠٥ منهم ٣٥٥١ مسلماً و٨٦٧ قبطياً و٨٧ من ديانات أخرى فيكون التلامذة الاقباط ينتفعون من الوقف الاسلامي الصرف بربع ريعه تقريباً ، ولم يقل المسلمون في ذلك شيئا

زد على ذلك ان كتاتيب أوقاف المسلمين يصرف عليها من ديوان الاوقاف سنوياً ١٦٥٠٠ جنيه وفيها من الاقباط عدد غير قليل ، وكذلك الكتاتيب التي تعينها الحكومة يصرف عليها من ميزانية الحكومة ٢٣٠٠٠ جنيه في السنة وفيها ٣٢٣٩ تلميذا من الاقباط

يبين من هذا الاحصاء المختصر ان حال الاقباط في التعليم سواء كان أوليا أو غير أولي هي حالة يغبطون عليها . فلا يغلو الذي يقول ان هذا المطلب أشبه بالتجني منه بالشكوى الصحيحة

كان العدل أحق أن يقع لانه خير واسطة للرضى بين العناصر المؤلفة للامة ولقد يكون التسامح من أنفع وسائط التوفيق بشرط أن يعترف بأنه تسامح وأن لا يشعر بأنه غفلة أو استكانة لانه في هذه الحالة يكون عظيم الضرر على المصلحة وعلى أخلاق العنصرين جميعا

العدل يقضي بأنه اذا حق للاقلية الدينية أن تطلب أن يصرف على أبنائها في الكتاتيب بنسبة ما تدفعه من ضريبة الخمسة في المئة مع أن مجالس المديريات لم تملك بعد ميزان خطها التعليمية ، فقد حق للاكثرية أن تطلب تعليم أبنائها من نظارة المعارف العمومية على نسبة ما يخص الاكثرية من الميزانية العمومية

العدل يقضي بأن نسبة التلامذة الاقباط في المدارس الاميرية لا يجوز أن تزيد على نسبة ما يدفعه الاقباط من الاموال الاميرية

قد تلاقي هذه الفكرة بادئ بدء غضاضة على النفوس لانها تنتج حرمان شخص يريد التعلم من أن يتعلم بحجة أنه قبطي ، ولكن الذي يقدر الاشياء تقديراً صحيحاً لا يلبث أن يقتنع بأن هذه القاعدة بعيدة عن الانتقاد سليمة من الجور

نعم هي فكرة بعيدة عن الانتقاد لان أبناء المسلمين يريدون أن يتعلموا كما يريد أبناء الاقباط أن يتعلموا ولا يمكن ايجاد توفيق عادل بين الارادتين الاقبول الطرفين كل على نسبة ما يدفعه لخزينة المعارف من النقود والا فان الأقباط يدفعون

من الاموال الاميرية على نسبة العشر مما تدفعه الاكثرية فيكون كل ما زاد عن ١٠ في المئة من التلاميذ الاقباط يتعلم مجانا على مصاريف الاكثرية في حين أن أبناءهم أقسمهم محرومون من التعليم الذي يسعون اليه

حقيقة كان ينبغي للاكثرية من باب اكتار عدد المتعلمين أيا كان أن يتعلم أبناء الاقلية في مدارس الحكومة مجانا على مصاريفها — كان ينبغي ذلك لو أن المدارس تقبل عدداً غير محدود فأما وتلامذة التعليم الابتدائي وتلامذة التعليم الثانوي بل تلامذة التعليم العالي كلهم يقفون على أبواب المدارس وفي أيديهم المصاريف المدرسية فتغلق أمامهم أبوابها لان المدرسة قد استوفت العدد المقرر لها بل العدد الذي تسعه بالفعل ولا تسع غيره ، أما والحال كذلك فتكون الاكثرية محقة فيما اذا طلبت أن لا يزيد عدد التلامذة الاقباط في مدارس الحكومة عن العشر

ذلك هو العدل ومؤتمر أسيوط يقول ان العدل أحسن الطرائق لحسن التفاهم واستدامة المودة بين العنصرين

فاذا كان العدل داعياً للتوفيق فان التسامح أدعى اليه . وقد ثبت جليا أن الاقباط يأخذون بتسامح المسلمين من ضريبة الخمسة في المئة أكثر من حقوقهم لذلك يكون الطلب المتعلق بتلك الضريبة باطلا ولا محل له

٤ — وضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصري في المجالس النيابية

حتى هذا المطلب فانه على جماله قد كسي هو أيضاً ثوباً من التعرض شوه جماله وحوله عن مركزه العالي وطبعه بطابع بقية المطالب الاخرى. يتلخص هذا المطلب في أن الاقلية الدينية غير ممثلة تمثيلا كافياً في الهيئات النيابية لان أفرادها أشتات في المراكز والمديريات المختلفة فيراد تعديل قانون الانتخاب بكيفية تمكن الاقباط من أن يمثلوا في الهيئات النيابية في مصر

والواقع أن قانون الانتخاب على صورته الحالية لا يستطيع أن يمثل جميع أجزاء الامة في المجالس النيابية ، ونعني باجزاء الامة أجزاءها السياسية لا الدينية ، فان من الاقباط في كل حزب من الاحزاب المصرية التي يمثل كل منها خطة خاصة وان كانت تلك الخطة كثيرة التقارب بعضها من بعض الا أن بينها مع ذلك من الفوارق ما يجعلها متغايرة نوعاً ما فاذا كان المراد تقليد قانون الانتخاب البلجيكي وجب أن لا تكون

الاقليات المختلفة أقليات دينية بل أقليات سياسية كما هو الحاصل في تلك البلاد .

يقولون في ذلك قولا يدل بظاهره على التودد للمسلمين والتقرب منهم ولكنه يشف دائما عن شبه انذار بأنه ان لم توافق الاكثرية على منح الاقلية الدينية نظاما يكفل لها تمثيلها في المجالس النيابية كان الاخاء المصري لفظا لا معنى له والمساواة معنى معطلا من كل نتيجة عملية

على أن الذي يريد الاخاء الحقيقي والمساواة الكاملة بحسب الامكان لا ينبغي له أن يدعو الى بناء كيان سياسي للاقلية الدينية بل يجب عليه أن يمحو الفروق الدينية بالمرة من الاعتبارات السياسية ويدعو المسلمين لانتخاب الكفء ولو قبطياً والاقباط لانتخاب الكفء ولو مسلماً وان يمزج المصالح المشتركة بين المسلمين وبين الاقباط حتى لا يشعر أحدهم في الاعمال العامة بمخالفة جاره اياه في دينه ولا يحاول جمع الاقباط في صعيد واحد لتكون لهم دائرة انتخاب بعينها لان هذا يدل دلالة واضحة على أن الاقباط لا يستريحون ولا يصدقون بالاخاء والمساواة الا اذا مكنوا من انتخاب أقباط مثلهم وذلك بالضرورة قسمة والقسمة تنافي الوحدة . وذلك تفريق للعناصر الدينية المختلفة وتعليم لها على أن تجمد على اعتبار الاعتقاد الديني فارقا قوميا يرجح على المصلحة العامة ، ذلك تنبيه الى أن المسلم من شأنه ان لا يدافع عن مصلحة القبطي والقبطي من شأنه أن لا يدافع عن مصلحة المسلم ، ان سلوك مثل هذا الطريق لا يتفق مطلقا مع ما يقولون به من المساواة وما ينادون به من أن الاقباط مصريون قبل كل شيء

لو أن طائفة المتعلمين في البلد أو بعض بطون هذه الطائفة المتعلمة كالمحامين أو المهندسين أو الاطباء أو المعلمين الخ . أو ان حزبا من الاحزاب السياسية ذا مبادئ معروفة وخطة مرسومة قام فأظهر ان مبادئه ليست ممثلة في الهيئات النيابية وطلب تعديل قانون الانتخاب لكان ذلك واضحا مفهوما . ولكن أقلية دينية تقول بالمساواة وتظهر بالسعي في محو الفروق بين أفراد الامة تجيء في الوقت عينه تصرح بأن لها حقوقا تنافي حقوق الامة وانها لا بد لها من أن تعتبر نفسها أقلية سياسية كالاقليات السياسية البلجيكية تجعل انتخاباتها في معزل عن انتخابات المسلمين لانها لا تأمن المسلمين على مصالحها في الهيئات النيابية ، وما أجدر الذي يطلب هذا الطلب الا بأن يقول نحن الاقباط أقلية دينية كلنا على مذهب واحد في السياسة يخالف مذهب الامة المتعصبة علينا لحفظ وجودنا السياسي يقتضي أن تكون لنا دوائر انتخاب خاصة .

والذي يقول ذلك يجب عليه أن يعترف بأنه يرمي الى أن تصير أقليته يوما من الايام أكثرية تحوز في يدها السلطة على البلاد . وذلك هو الامل الذي تعيش به كل اقلية من الأقليات السياسية . ولكن لا يستطيع الاقباط بوصف أنهم أقلية دينية أن يصبحوا أكثرية سياسية ما داموا يمزجون الدين بالسياسة وما دام برنامجهم أنهم أقباط قبل كل شيء

اذن يجب علينا أن نصرح بأن هذا المطلب خطأ في أصله ولكن مسئولية الخطأ واقعة على الحكومة كما بينا سابقاً لانها تركت الناس يفهمون أنها تحفظ للاقلية الدينية مراكز سياسية للدفاع عن مصالحها فاما لو كانت تنتخب ما تراه هي كفؤا الاي كرسي يخلو في مجلس شورى القوانين من غير نظر الى أقلية دينية فمرة يصيب الانتخاب قبطياً ومرة يصيب مسلماً وحينا يكون في المجلس خمسة من الاقباط أو ستة وأحياناً لا يكون ولا واحد . لو كانت الحكومة جرت على هذا المبدإ في مجلس الشورى لما وقع الاقباط في هذا الخطأ العظيم ولما ظنوا ان أقليتهم الدينية يمكن أن تعتبر أقلية سياسية . ولكن ذلك كان

ومع هذا كله فهل يمكن للاقباط أن يشكوا من معاملة المسلمين اياهم في الانتخابات العمومية ؟

انتخب أحد الاقباط في مركز قليوب ونال الانتخاب ضداً كبر اعيانها المسلمين وهو الوكيل الدائم لمجلس شورى القوانين وما انتخبه الا المسلمون

انتخب كذلك بمركز السنطة أحد الاقباط وكل منتخبيه من المسلمين

انتخب أحد الاقباط نائباً عن مركز الصف وعدد مندوبي الانتخاب في هذا المركز أربعون مندوبا ليس منهم أقباط الا أربعة

انتخب أحد الاقباط نائباً عن مركز بني مزار وعدد مندوبيه ٥٠ وليس منهم أقباط الا خمسة

انتخب أحد الاقباط نائبا عن مركز الفشن وعدد مندوبيه ٣٦ وليس منهم أقباط الا أربعة

أنتخب أحد الاقباط نائباً عن مركز ديروط وعدد مندوبيه ٥٨ منهم خمسة أقباط فقط

أنتخب أحد الاقباط نائباً عن مركز أبوتيج وعدد مندوبيه ٣٧ منهم ستة أقباط فقط

كذلك انتخب قبطي نائباً في الجمعية العمومية عن مديرية الجيزة وليس لها الا اثنان فقط

أحدهما مسلم والآخر قبطي مع أن عدد مندوبي الانتخاب في المديرية ١٧٣ ليس فيهم الا قبطيان

كذلك انتخبت مديرية المنيا عنها نائبين للجمعية العمومية أحدهما مسلم والثاني قبطي مع ان مجموع مندوبي الانتخاب في المديرية هو ٢٧٣ منهم ٢٤ قبطياً فقط

أمام هذه الاحصائية يجب أن يدرك اخواننا الاقباط ونخص منهم الشبان أن علاقات المودة والثقة لا يمكن أن تجد مظهرا أوضح من هذا المظهر لاقناع كل منصف أن المسلمين لا يقيمون وزنا لاختلاف العقائد الدينية فيما يتعلق بالانتخاب فأية مصلحة من مصالحهم قد ضحيت أكثر مما تضحى مصالح المسلمين بالطريقة الحاضرة للانتخاب؟

على أن المسلمين في الهيئات النيابية الكبرى ليسوا ممثلين تمثيلا يفوق تمثيل الاقباط فان الجمعية العمومية فيها ٧٦ عضوا منهم خمسة أقباط أي بنسبة سبعة في المائة وكذلك مجلس شورى القوانين عدد أعضائه ثلاثون منهم ثلاثة أقباط أي ان نسبتهم للمسلمين تساوي ١٠ في المائة على أن نسبتهم لمجموع عدد السكان لا تتجاوز ٦٫٤٣ في المائة

كذلك في المديريات التي يرشح الاقباط فيها أنفسهم للانتخاب فانهم ممثلون فيها تمثيلا فوق نسبتهم العددية فمديرية الجيزة يمثل أقباطها في الجمعية العمومية على نسبة ٥٠ في المائة وفي مجلس المديرية يمثل الاقباط على نسبة ١٠ في المائة مع أن نسبتهم في تلك المديرية ٢ وثلاثة اخماس في المائة من سكان المديرية . كذلك مديرية المنيا أقباطها ممثلون في الجمعية العمومية على نسبة ٥٠ في المائة لان أحد مندوبيها قبطي . وهم ممثلون في مجلس المديرية على نسبة ١٦ وستة أعشار في المائة ونسبتهم الى المسلمين في هذه المديرية هي كذلك ١٦ وتسعة أعشار كذلك في مديرية أسيوط في مجلس مديريتها عضوان من الاقباط أي نسبتهم في المجلس ناقصة نوعا عن نسبتهم العامة لعدد السكان لان المرشحين فيها من الاقباط على ما يظهر أقل حظا من اخوانهم في المديريات الاخرى ويلاحظ على كل حال أن منتخبي هؤلاء النواب هم من المسلمين

على أي جهة قلب هذا المطلب لا يمكن فهم معناه الاعلى انه مظهر للروح العامة المنتشرة في مطالب الاقباط وهي أن مؤتمرهم يرمون الى حيازة السلطة في أيديهم ليرجحوا كفة الاقلية الدينية على كفة الاكثرية في حكم البلاد

لذلك وجريا على قاعدة أن الاقلية الدينية لا يصح أن يكون لها بهذا الوصف امتيازات سياسية خاصة تطلب اللجنة الى المؤتمر أن يقرر بعدم صلاحية هذا المطلب على الحالة التي هو عليها انتهاء لنتائجه المضرة بالوحدة القومية وبأن الحالة الراهنة قاضية بتعديل قانون الانتخاب بطريقة تتفق مع مقتضيات الحالة الاجتماعية الحاضرة (له بقية)